التكنولوجيا فحسب ، بل المرتزقة ومن يثوب عن الاميركيين ايضا الى الحد الاقصى . وتحت اشراف كيسنجر اكتسب السعي اسما رسميا : مبدأ نيكسون . وجرى التمرن على مقوماته المنطقية التكتيكية ، في برنامج « الفتنمة » ، وغزو كامبوديا . وشهد تطبيقه تشجيع وتعزيز بلدان مثل البرازيل وايران واسرائيل واليونان والبرتغال واندونيسيا وجنوب افريقيا كزعيمات للسلام الاميركي .

يتميز مبدأ نيكسون ، من الناحية العملية ، باربع صفات جديرة بالملاحظة : فهو ، من الناحية السياسية ، يكشف عن تفضيل للدول البوليسية في العالم الثالث ويشجع على عسكرة البلدان الحليفة . ومن الناحية الاقتصادية يتجاوب مع احتياجات ومصالح الشركات المتعددة الجنسيات . ومن الناحية البنيوية يؤثر الاتفاقات الثنائية على تدابير الامن الجماعية . ومن الناحية العسكرية يتصور دورا وصائيا للولايات المتحدة ، ينطوي على استعداد لنشر القوة البحرية والجوية الاميركية على نطاق واسع ، ولمواجهات نووية « محدودة » وذات « مستوى متوسط » . وسنبحث هذه في مكان اخر . حسبنا هنا التوضيح ان السياسة تطابق سياسة الشركات الدولية ، التي تقوم قاعدة اكثريتها في الولايات المتحدة ويملكها الرأسمال الاميركي .

ومعظم البلدان التي اختيرت لتكون شرطة اقليمية بموجب مبدأ نيكسون هي ايضا البلدان التي تقوم فيها الشركات الدولية بتثميرات ضخمة . وبعضها ، كالبرازيل وايران واندونيسيا وجنوب افريقيا ، قد صارت « ارصفة التصدير » الرئيسية للعالم الثالث . (ويصار الى اغراء البعض الآخر ، مثل الكونغو ونيجيريا ، للاضطلاع بذلك الدور) . وجاذبيتها للشركات الكبيرة ولراسمي السياسة في واشنطن مفهومة . فموقعها الاستراتيجي ومواردها الطبيعية لهما قيمة واضحة ، والامر الاهم هو كون انظمة العالم الثالث الاستبدادية التي تسعى الى النمو الاقتصادي تميل الى ان تكون جذابة بنوع خاص للرأسمال الاجنبي وتحسن وفادته . ويضمن حرمان العدالة التوزيعية في ظل مثل هذه الانظمة معدل عائدات مرتفع على التثميرات ، وتؤمن تعبئتها قوة عمالية هادئة . ولما كانت طبقاتها الحاكمة معادية للجماهير وخائفة منها ، فانها تشتهي الدعم الخارجي وهي بالتالي حليفات يمكن الاعتماد عليها .

لقد باتت الشركات الدولية الان موضوعا دارجا للدراسة . وصار الناس اكثر معرفة عنها من ذي قبل . وتكشف الحقائق الاساسية عن قوتها الرهيبة وقبضتها الاخذة في الاتساع على حيواتنا ومواردنا . وتتولى اكبر شركة انتاج ٦٠ بالمئة من سلع العالم وخدماته . وتفوق مبيعاتها الاجمالية مجمل الانتاج القومي لكل بلد ما عدا روسيا والولايات المتحدة . وتسيطر شركة ماردة واحد مثل جنرال موترز على موجودات اكبر من موجودات معظم الدول ، وتستخدم من الناس اكثر مما تستخدم معظم الحكومات . ومتوسط معدل نموها اكبر بمرتين او ثلاث مرات من متوسط معدل نمو معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة بما فيها الولايات المتحدة والمانيا واليابان . (رتشارد بارنيت وروناللد مولر ، Global Reach ، نيويورك ، سايمون وشاستر ، ١٩٧٥) .

ان اكثرية الشركات المتعددة الجنسيات هي ذات قاعدة اميركية ، لكن لها اشياء كثيرة تحميها في الخارج . واشهر الشركات الماردة — أي بي ام ، يونيرويال ، سكويب ، كوكا — كولا ، موبيل ، جيليت ، رينولدز ، بفيزر الخ . — تستمد اكثر من ٥٠٪ من ارباحها من خارج الولايات المتحدة ، وكما تظهر دراسة اجرتها شركة الاعمال الدولية ، فان الارباح في الخارج تزداد بمعدل اسرع منها في الداخل . والى ذلك ، فيما ارتفعت اكلاف اليد العاملة في الولايات المتحدة واوروبا الغربية ، راحت الشركات الدولية تنقل مصانعها الى البلدان الفقيرة حيث العمال زهيدي الثمن جدا ويكدحون كالحمير . ويقول رتشارد بارنيت ورونالد مولر : « ان شركة سنجر لماكينات الخياطة ، وهي احدى اوائل الشركات الدولية ، قد خفضت في الاعوام الاخيرة مصنعها الرئيسي في الولايات المتحدة ، بولاية نيو جيرسي ، من ١٠ الاف الى الفين . كما ان شركة جنرال انسترومانتس خفضت قوتها العمالية في نيو انغلاند بثلاثة الاف وزادت قوتها العمالية في تايوان بنحو ٥٠٠٠ . والامثلة لا نهاية لها » . (أنظر **المصدر نفسه**) .